الامور والعلاقات بين هذه الدول الى وضعها الطبيعي، كان الزمن مرّ ولم يكن متبقياً سوى ثلاثة أسابيع على بدء القتال؛ ومن ثمّ كان من المستحيل اشتراك الاردن خلال تلك الفترة القصيرة في الخطة التفصيلية للمعركة[٤٩]. واذا كان لنا ان نعلّق على ذلك، فاننا نقول انه لو ان القيادة العامة للقوات المسلّحة العربية لم تكن قد أُسنِدت الى القائد العام للقوات المسلحة لدولة بعينها، وانمّا الى قيادة عربية موحّدة مشكلة لهذا الغرض، لربما كانت هناك فرصة لاستمرار التخطيط والاعداد للقتال، حتى في فترة توتر العلاقات بين دولتين، أو أكثر، ولكان من السهل تعويض ما فات في فترة الاسابيع الثلاثة التي تيسّرت قبل المعركة. ويعزز هذا الرأي ان الاردن قد اضطر الى المساهمة في المعركة بقوات خلال فترة زمنية أقل من تلك الفترة التي تيسّرت قبل المعركة.

اما تقويم التوقيت بالنسبة الى التنفيذ، فاننا يجب ان نفرّق بين التنفيذ على مستوى القيادة، وعلى مستوى الدول والقوات. فكما سبق ان ذكرنا، لقد تُرك أمر التوقيت للقائد العام للقوات المسلّحة المصرية، بصفته قائداً عاماً للقوات المسلّحة العربية. وهكذا، فقد كان من المفترض ان يمارس سلطاته وان يحدد توقيتات لوجود القوات اللازمة في أماكنها قبل المعركة. وطالما انه لم يفعل ذلك، فانه يتحمّل المسؤولية عن تأخير وصول قوات الدعم الى الجبهات. الّا ان الامر ليس بهذه البساطة. فالرئيس احمد حسن البكر ذكر انه «عندما تبدأ المعركة، سيقوم بارسال جزء من قواته المسلحة الى الجبهة الشرقية»[٥٠]. وفي اثناء اجتماع الهيئة الاستشارية ومجلس الدفاع المشترك في دورته الثالثة عشرة، «وعد السودان بأن يدعم الجبهة المصرية بلواء مشاة عند قيام الحرب»[٥١]. والرئيس بومدين، بعد اخطاره بقرار الحرب (دون ذكر التوقيت) وبأن التوقيت سيكون قبل مرور الشهور الثلاثة المتفق عليها، وبعد مناقشة طويلة، وعد «بأنه سيتصل بالرئيس السادات بخصوص هذا الموضوع»[٥٢]. والملك الحسن قال، بتاريخ ١٩٧٣/٩/٢٠: «اننا نحبّ ان نمنح الضباط والجنود اجازات ليزوروا أهلهم قبل السفر؛ وسوف يدخل علينا رمضان بعد أيام؛ لذلك، فانني أفضل ان يقضي اللواء شهر رمضان وعيد الفطر، هنا، ويكون جاهزاً للترحيل في النصف الثاني من [تشرين الثاني] نوفمبر». ثم عاد فأبلغ الى الفريق الشاذلي، من طريق الكولونيل الدليمي، «لو قلت... ان الحرب قريبة الى هذا الحد، لارسل اللواء معك». ويبدو، من خلال ما سبق، ان قرارات مجلس الدفاع المشترك ليست ملزمة للدول العربية، وخاضعة للتعديل من قبل الملوك والرؤساء العرب، وان القائد العام للقوات المسلحة المصرية، بصفته قائداً عاماً للقوات المسلّحة العربية، استشعر ذلك، واحجم عن استخدام السلطات المخوّلة له من قبل مجلس الدفاع المشترك، ولم يجرّبها؛ وان القيادة السياسية لكل من مصر وسوريا، وخاصة مصر، كانت لا تثق في امكان احتفاظ باقي القيادات العربية، ولو كانت على مستوى الرؤساء والملوك، بسرّ توقيت المعركة. اخيراً، ذكر الامين العام للجامعة العربية في ذلك الوقت[٥٣]:

«كان موعد اشتراك هذه القوات يتطلب الاختيار بين أمرين:

«أولهما: تحريك هذه القوات الى المواقع التي يحدّدها القائد العام في الجبهات الثلاث قبل بدء المعركة بوقت كاف، وهو ما استبعدته القيادة المصرية، والسورية، حفاظاً على عنصر المفاجأة. وكان هذا العنصر هاماً للغاية بالنسبة الى عملية عبور القوات المصرية القناة.

«ثانيهما: وهو ما كانت تتوقعه القيادة العربية، ان تصمد الجبهتان في القتال الى ان تتدخل القوات العربية من الدول المساندة للمعركة، ممّا يؤدي الى ترجيح كفّة الجانب العربي، بشكل مؤثر...».